

الأخطاء التي يجب تجنبها عند اختيار موضوع المذكرة (خلاصة تجربة)

Errors to avoid when choosing a memo theme

(experiment summary)

اسم ولقب المؤلف: بن عنتر ليلي أستاذ محاضر أ

العنوان المهني (المؤسسة الجامعية): جامعة أمحمد بوقرة بومرداس

البريد الإلكتروني: l.benanter@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2025/01/15

تاريخ القبول: 2024/05/15

تاريخ الاستلام: 2023/09/10

Summary

It is obvious that every student will make mistakes while preparing his work because he is still in the learning stage. However, there are mistakes that he must avoid at the beginning of his research because falling into them may cost him years of research outside his topic. Choosing the topic of the memorandum well is the most important point from which correct research begins.

Keywords:

Choose - Subject of the memo - Mistakes
- Avoid mistakes

الملخص

من البديهي أن يقع كل طالب في أخطاء أثناء إعداد عمله لأنه لا يزال في مرحلة التعلم، غير أن هناك من الأخطاء التي يجب عليه أن يتجنبها في بداية بحثه لأن الوقوع فيها قد يكلفه سنوات من البحث خارج موضوعه. فحسن اختيار موضوع المذكرة أهم نقطة ينطلق منها البحث الصحيح.

كلمات مفتاحية :

اختيار - موضوع المذكرة - أخطاء -

تفادي الأخطاء



مقدمة:

يعتبر اختيار موضوع مذكرة التخرج خطوة بالغة الأهمية ، نظرا لكبر تأثيرها على عملية البحث العلمي التي يقوم بها الطالب و النتائج المتوصل اليها أيضا.

قبل أن يباشر الباحث خطوات البحث العلمي من خلال التقصي و استخدام العقل و بذل الجهد الكافي للقيام بعملية الجمع والتحليل لمجموعة المعارف و المراجع و المصادر التي سيستخدمها في اعداد مذكرته، يجب عليه أن يحدد موضوع بحثه بطريقة دقيقة تمنعه من الضياع في دروب العلوم المتشعبة و المختلفة باختلاف المناهج و الأفكار و التخصصات العلمية من أجل أن يتمكن من الوصول إلى حقيقة مشكلة قانونية معينة يطرحها موضوع بحثه و يقدم الحلول و الاقتراحات المناسبة في موضوع بحثه.

تختلف بحوث العلوم التطبيقية عن بحوث العلوم الانسانية التي يعتبر البحث القانوني من بينها، غير أنهما يتشبهان في امكانية تطبيقهما و تحويل نتائجهما إلى نصوص قانونية أو آلات و معدات تسهل على البشرية جوانب الحياة المختلفة (صالح ابراهيم المتيتوي، أصول البحث العلمي القانوني ، مجلة الفقه و القانون www.majalah.new.ma، ص 171) لذلك لا يجب على طالب العلوم القانونية أن يستهين بموضوع بحثه النابع من تخصصه المتعلق أساسا "بفهم الظاهرة الانسانية المعقدة و محاولة تأطيرها" (صالح ابراهيم المتيتوي، نفس المرجع، ص 4) لأن بحثه أيضا هو بحث قابل للتجسيد على أرض الواقع من خلال ما يقدمه من حلول للمشاكل المطروحة.

أولى المشرع الجزائري اهتماما كبيرا بعملية البحث العلمي ، و نظمها بنصوص قانونية تحميها ، تكرس جودة البحث العلمي و نزاهته ، و أخضعها تبعا لذلك في البداية سنة 2016 لأحكام القرار الوزاري رقم 933 الصادر سنة 2016 (قرار وزاري رقم 933 مؤرخ في 28 جويلية سنة 2016 يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها، ملغى) و الذي فرض على الباحث بما فيه الطالب الذي يقوم بإنجاز مذكرة تخرجه، الالتزام بقواعد النزاهة العلمية و تجنب أي نوع من أنواع السرقة العلمية التي عرفها القانون و حدد صورها بدقة شديدة (تعرف المادة 03 من القرار الوزاري رقم 933 المذكور أعلاه السرقة العلمية بأنها "تعتبر سرقة علمية بمفهوم هذا القرار، كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم، أو كل من يشارك في عمل ثابت لانتحال و تزوير النتائج، أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها، أوفي أي منشورات علمية، أو بيداغوجية أخرى...") ما يجعل الباحث يلتزم بواجب الحيطة و الحذر من الوقوع في أحد صورها المعاقب عليها قانونا.(القرار الوزاري رقم 547 عن وزير التعليم العالي و البحث العلمي مؤرخ في 02 جوان 2016 ، والذي نصت المادة 44 منه على أن كل محاولة سرقة علمية أو تزوير في النتائج أو غش له صلة بالأعمال العلمية المتضمنة في الأطروحة و التي يتم ثبوتها أثناء المناقشة أو بعدها ويتم تأكيدها من طرف الهيئات العلمية المؤهلة تعرض صاحبها إلى إلغاء المناقشة وسحب اللقب دون المساس بالعقوبات المنصوص عليها في التشريع و التنظيم المعمول بهما).

يعمل الطالب على اختيار موضوع مذكرته منذ البداية من خلال الاستعانة بمشرف و الاستفادة من خبرته، كما يرجع اليه في اختيار موضوع مذكرته (طبقا لنص المادة 05 من القرار الوزاري رقم 362 المؤرخ في 09 جوان سنة 2014 الذي يحدد كفاءات اعداد و مناقشة مذكرة الماستر فإن مواضيع الماستر يتم توزيعها من قبل مسؤول الشعبة أو مسؤول التخصص بالتنسيق مع رئيس القسم وعند الاقتضاء يمكن اللجوء إلى ترتيب الطلبة من أجل اختيار مواضيع المذكرة .) ، غير أن الباحث يبقى دائما حرا في اختيار موضوع مذكرته بنفسه ، أو البحث في الموضوع الذي اقترحه عليه المشرف ضمن علاقة احترام توطرها النصوص القانونية، ليتمكن الطالب من تجنب مجموعة من الأخطاء التي قد يقع فيها عند اختيار موضوع المذكرة .

فما هي الأخطاء التي يجب على الطالب تجنبها عند اختيار موضوع مذكرته؟

للإجابة على الاشكالية المطروحة سنتطرق لفكرتين أساسيتين هما:

أولاً: ضوابط اختيار موضوع المذكرة.

ثانياً: أخطاء تتجنبها عند اختيار موضوع المذكرة.

أولاً/ ضوابط اختيار موضوع المذكرة:

يطرح موضوع المذكرة ("يمكن تعريف موضوع البحث ، بأنه مشكلة البحث التي يتم تجسيدها من خلال مجموعة من الخطوات البحثية ،و التي تبدأ بوضع العنوان ،ثم الوصول إلى النتائج العلمية والتي عن طريقها يتم التوصل إلى الحلول للمشكلة البحثية " . خليفني دليلة، اجراءات اختيار موضوع البحث بين ذاتية الباحث و متطلبات البحث، مجلة دفاتر الترجمة ،مجلد 21 عدد 01 جامعة الجزائر 1 بلقاسم سعد الله بتاريخ 04 جوان سنة 2018 ص ص 52 55). فكرة بحث يميل الطالب إلى اختيارها بسبب عدة عوامل منها ميولاته الشخصية و اهتمامه الخاص بموضوع البحث أو تأثره بأحد العلماء أو الاساتذة الباحثين، أو ذكائه و اجتهاده الذي يدرك من خلاله وجود ثغرة أو قصور في موضوع البحث ، أو امتلاكه قدرة تكنولوجية و مادية خاصة تمكنه من القيام بالبحث في موضوع معين دون سواه من المواضيع .

يجب على الطالب الذي يريد أن يبحث في موضوع علمي محدد أن يخضع نفسه لمجموعة من الضوابط تمكنه من حسن اختيار موضوع بحثه نذكر منها:

1- التخصص: أن يختار الطالب بحثا ضمن تخصصه، و تخصص العلوم القانونية من أصعب التخصصات و أكثرها تشعبا، نظرا للتعديلات المستمرة التي تمس مختلف النصوص القانونية بصورة مستمرة و أبدية، و أيضا لارتباطها بكل نواحي الحياة الاجتماعية، الاقتصادية و السياسية، الفكرية، الوطنية و الدولية. فتخصص القانون هو تخصص تنبثق عنه تخصصات أخرى لا حصر لها، و بالتالي عندما يبدأ الطالب الدراسة في تخصص العلوم القانونية سيجد أنه يميل إلى أحد فروعها، و هو ما يجب عليه استغلاله عند اختيار موضوع مذكرته.

2- المستوى العلمي: أن يملك الطالب المستوى العلمي المطلوب لتحليل موضوعه. كما يجب عليه أن يعرف حدود قدراته في التحليل و جمع المراجع ، والفروقات العلمية الفردية بين الطلبة مختلفة ، لذلك لا يمكن أن يستطيع كل

الطلبة البحث في نفس الموضوع بنفس القدرة العلمية و مستوى التكوين ،وهو ما يجب على الطالب أن يتكيف معه بحيث يدرك مستواه العلمي منذ البداية و يجعله متوافقا مع اختياراته .فاذا كان مستواه مقبول فلا يجب عليه اختيار موضوع بحث صعب و يتطلب قدرة كبيرة على التحليل و البحث، بل يختار موضوع متقارب مع مستواه و قدراته الفكرية و يترك المواضيع الصعبة لمن هم أكبر منه قدرة على التحليل و البحث.

إن عدم معرفة الطالب بقدراته العلمية سيوقعه في مشكل صعوبة الموضوع الذي يختاره ، وهو ما يؤدي أيضا إلى الضغط على المشرف الذي قد يجد نفسه في كثير من الأحيان يشارك في عمل الطالب بدل أن يكتفي بالتصحيح و التوجيه ،الأمر الذي قد يؤثر على العلاقة بين الطالب و المشرف و يؤدي إلى توترها ، ومنه تعطيل عملية البحث و الانقاص من جودته و النتائج المتوصل إليها فيه.

3- العلم بالنصوص القانونية المنظمة لعملية اعداد المذكرة: يجب أن يكون الطالب ملما بجميع النصوص القانونية

التي توطر عملية البحث التي يقوم بها ، بالخصوص تلك التي تنظم علاقته مع المشرف و الادارة من جهة، و من جهة ثانية تحدد شروط صحة عمله و تجعله مقبولا ، لا سيما منها:

- مرسوم تنفيذي رقم 09-03 مؤرخ في 03 يناير سنة 2009، يوضح مهمة الاشراف و يحدد كفاءات تنفيذها ، ج. ر. ج. ج. ع. 01 مؤرخ في 06 يناير سنة 2009.
 - قرار وزاري رقم 1082 مؤرخ في 27 ديسمبر سنة 2020 يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها، الذي ألغى القرار الوزاري رقم 933 مؤرخ في 28 جويلية سنة 2016 يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها.
 - المرسوم التنفيذي رقم 10-231 مؤرخ في 02 أكتوبر 2010 يتضمن القانون الأساسي لطالب الدكتوراه ج. ر. ج. ج. ع. 57 مؤرخ في 03 أكتوبر سنة 2010.
 - القرار رقم 153 مؤرخ في 14 ماي 2012 يتضمن إنشاء جدول فهرسي مركزي للمذكرات والأطروحات ويحدد كفاءات تزويده واستعماله .
 - قرار رقم 171 مؤرخ في 09 فيفري 2023 يحدد كفاءات اعادة التسجيل و التسجيل في التكوينات لنيل شهادات الليسانس و الماستر و مهندس دولة ومهندس معماري، وكذا كفاءات التنظيم و التقييم و التدرج فيها المعدل و المتمم.
- 4- توفر الشروط الاجرائية في اختيار موضوع المذكرة: تخضع هذه الشروط لتأطير قانوني يميز بين نوعين من مواضيع مذكرات التخرج :

أ- الشروط التي نص عليها القرار الوزاري القرار 992 مؤرخ في 01 أوت 2022 يحدد كفاءات التسجيل وإعادة التسجيل للتكوينات لنيل شهادات الليسانس والماستر ومهندس دولة ومهندس معماري وكذا كفاءات التنظيم

والتقييم والتدرج فيها ،وبالرجوع لمضمون القرار فإن اختيار مواضيع مذكرات التخرج يكون اختياريا من قبل الاساتذة المشرفين أو من قبل الطلبة.

كما يجب أن يصادق عليها فريق التكوين و اللجنة العلمية و توافق عليها بعد أن تتأكد بأنها تستجيب للأهداف البيداغوجية للتكوين و أهداف البحث و التنمية الاقتصادية و تقوم بنشرها.

ب- الشروط المتعلقة بموضوع مذكرة "مؤسسة ناشئة أو شهادة جامعية "براءة اختراع" التي نظمت من خلال القرار الوزاري رقم 171 المؤرخ في 09 فيفري سنة 2023 يحدد كفاءات اعادة التسجيل و التسجيل في التكوينات لنيل شهادات الليسانس و الماستر و مهندس دولة ومهندس معماري، وكذا كفاءات التنظيم و التقييم و التدرج فيها (معدل و متمم بموجب القرار الوزاري رقم 397 مؤرخ في 21 مارس سنة 2023) ، بحيث سمح النص لكل من الأساتذة الباحثين المتدخلين في عملية التكوين أو الطلبة بالتنسيق مع مهني القطاع الاقتصادي باقتراح مواضيع المذكرة .

أما المصادقة عليها فتتم من قبل فريق التكوين و الهيئات المرافقة مثل حاضنة الاعمال و دار المقاولاتية، وتجدر الملاحظة أيضا إلى أن موضوع المذكرة يمكن أن يشمل عدة تخصصات ،و عدة مشرفين ، ومجموعة من الطلبة على أن لا يتجاوز الستة.

ثانيا/ أخطاء نتجنبها عند اختيار موضوع المذكرة:

يؤدي سوء اختيار موضوع البحث عموما و المذكرة على وجه الخصوص إلى نتائج سيئة كان بإمكان الباحث تجنبها من خلال تجنبه لمجموعة من الأخطاء يرتكبها في مرحلة اختيار موضوع البحث نذكر أهمها فيما يلي:

1- مما يقع فيه الباحث بحثه عن عناوين بحوث جاهزة ، لا يملك عنها فكرة مسبقة ، و انما تقدم كمادة استهلاكية وليس كمادة للبحث ، الأمر الذي قد يحول الطالب من منتج للبحث و الأفكار إلى مجرد مستهلك لها ، كما يؤدي إلى تغييب شخصيته و يلغي حضوره في عملية البحث ، و يجعل نتائج بحثه متكررة و مضللة مقتضبة وغير كاملة (على سليم العلاونة، أساليب البحث العلمي في العلوم الادارية،دار الفكر للطباعة و النشر ، ط1،عمان الاردن سنة 1996،ص25).

2- يعد مشكل صياغة موضوع المذكرة من المشاكل التي يقع فيها الباحث، فيستعمل أدوات لغوية لا تخدم بحثه و تجعله بحثا غير دقيق، مثل كلمة "مدى" التي تدل على القياس (المَدَى: الفرق بين أعلى قيمة وأقل قيمة في التوزيع، معجم المعاني www.almaany.com) ،في موضوع بحث قانوني لا يمكن اعتماد القياس فيه نظرا لحداثة النص المدروس مثلا و الذي لا يمكن أن تظهر نتائجه إلا بعد مدة من تطبيقه، وهو ما يجنبه العناوين الفضفاضة و العامة والطويلة غير المحصورة أو تلك القابلة للتأويل.

ويقع أيضا في مشكل عدم استعمال اللغة المناسبة لصياغة عنوان المذكرة، ويخرج بذلك عن المصطلحات و اللغة القانونية إلى مصطلحات و لغة الصحافة و الأدب.

3- الخلط بين المواضيع التي يمكن أن تكون محلا للدراسة القانونية و تلك التي تكون مخصصة لتخصصات أخرى من العلوم الاجتماعية ، ما يؤدي إلى صعوبة الفصل بين الموضوع القانوني و غيره من المواضيع في العلوم الاجتماعية عامة غير أن التطورات التي عرفتتها النصوص القانونية ، خاصة المتعلقة منها بمواضيع المؤسسات الناشئة أو براءة اختراع أصبحت تدمج أكثر من تخصص، و أكثر من تحليل في موضوع بحث واحد. غير أن هذا لا يعني التخلي عن شرط التخصص في البحث العلمي، و إنما تقسم المذكرة إلى مجموعة من الأجزاء كل جزء يتعلق بتخصص معين ، وباحث القانون يتكفل بالجزء المتعلق بتخصص القانون حتى يكتمل العمل الجماعي في شكل مؤسسة ناشئة أو براءة اختراع.

4- يقع الباحث في فخ اختيار موضوع بحث مستهلك (محسن أحمد الخضيرى، محمد عبد الغني سعود، الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير و الدكتوراه، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة سنة 1992، ص 26)، وهو البحث الذي سبقه اليه غيره من الباحثين دون أن توجد فيه مستجدات أو تعديلات أثارت مشاكل قانونية أو فيها من الغموض ما يتطلب التوضيح و الشرح ، و لا يقدم نتائج جديدة أو أي اضافة علمية تذكر.

5- أن يختار الباحث موضوع مذكرة لا يطرح اشكالية واقعية كالبحت القانوني في الظواهر الميثاقية، أو موضوع لا يزال بعيد عن التأطير القانوني ويقدمه بطريقة خاطئة ، فنجد مثلا بحوث قانونية تتعلق بأحكام قانونية لم يبنهاها المشرع الجزائري بعد ، لكن الباحث يتناولها وكأنها مكرسة في ظل القانون الجزائري، وليس في ظل القانون المقارن؟

6- اغفال الباحث لتحديد نطاق الدراسة من حيث المكان و الزمان و النص القانوني محل الدراسة ، لذلك يجب أن يختار الباحث موضوع ويحدد نطاقه الزمني أو الفترة التشريعية التي صدر فيها النص ، لأن النتائج تختلف باختلاف أزمته البحث ، ومثال ذلك أن النتائج المتوصل اليها في دراسة موضوعات قانون الاستثمار في ظل مرحلة الاقتصاد الموجه ، تختلف عن النتائج المتوصل اليها في دراسته في ظل مرحلة الحرية الاقتصادية . كما أن تحديد نطاق الموضوع من حيث المكان مهم جدا لأنه يحصر عملية البحث و يجنب الطالب الخروج عن موضوع البحث أو التوسع فيه أكثر من اللازم.

7- عدم مراعاة الامكانيات المتاحة للطالب لا سيما منها عامل الوقت ، فمذكرات الماستر لا يملك الباحث لإعدادها وقتا كافيا، لذلك يجب عليه أن يكون ذكيا باختيار موضوع يكفي البحث فيه خلال سداسي تتراوح مدته من ثلاثة إلى خمسة أشهر أو أن يبدأ موضوع بحثه قبل أن يكمل السداسي النظري من السنة الثانية لدراسة الماستر ، و لا يترك عامل الوقت يتحكم فيه و ينقص من جودة بحثه.

8- كما يجب على الباحث أن يراعي امكانياته المادية التي تسمح له باختيار موضوع بحث دون سواه ، ذلك أن بعض البحوث تتطلب مراجع متخصصة غير متاحة للكافة ، والحصول عليها يتطلب السفر أو مجهود بدني كبير ، أو دفع مبالغ مالية ضخمة لا يملكها الطالب وهو في بداية مشواره التعليمي .

غير أن الباحث لا يمكنه التحجج بذلك من أجل عدم الجدية و التساهل في موضوع البحث ،والا تحول هدفه من الحرص على تحقيق انجاز علمي إلى حرصه على الشهادة المفرغة من محتواها. لذلك يجب على الباحث أن يجد لنفسه مكانا بين البحوث العلمية القيمة من خلال تميزه بموضوع مذكرة يجعل القارئ يفضلها عن غيرها من المذكرات القانونية.

9- يغفل الطالب قبل قيامه باختيار موضوع المذكرة القيام بدراسة استطلاعية للتأكد من جدية وصحة المشكلة القانونية التي يطرحها موضوع المذكرة ، بحيث يجب على الباحث أن يكون نظرة مسبقة عامة و شاملة عن موضوع بحثه ، من خلال قراءات سريعة لعدة مراجع قبل اختيار الموضوع. و يتأكد من توفر المراجع و المصادر الكافية المتخصصة منها و العامة التي تمكنه من اعداد بحثه، و يتجنب المواضيع التي تندر فيها المراجع و يتركها لدراسات لاحقة، و إن كنا نثمن ما توصلت اليه الجزائر اليوم من عملية رقمنة المراجع و المصادر من خلال جعل كل المذكرات و الأطروحات توثق بنسخ الكترونية تودع في منصة خاصة يمكن للباحث الولوج اليها دون عناء التنقل أو مصاريف النسخ من خلال إنشاء جدول فهرسي مركزي للمذكرات والأطروحات يمكن ان يتم تصفحه من قبل الجميع (قرار رقم 153 مؤرخ في 14 ماي سنة 2012 يتضمن إنشاء جدول فهرسي مركزي للمذكرات والأطروحات ويحدد كفاءات تزويده واستعماله).

10- يقع الطالب في فخ اختيار مواضيع فقهية محضه وهو لا يزال في بدايات بحثه الاولى ، فمذكرة الماستر هي أول بحث كامل يقدمه بنفسه وفقا للإجراءات الشكلية و المتطلبات الموضوعية ، لذلك عليه أن يتجنب الخوض في مشكلات قانونية جدلية و اختلافية لم يفصل فيها برأي توافقي ، و يتعد بذلك عن المواضيع التي تثير الجدل.

11- يجب أن يختار الباحث بحثه عن ارادة كبيرة وقناعة تامة يستمد منها طاقته على استكمال مشاق البحث و معوقاته حتى لا يفقد الرغبة و الحماس و الاستمتاع أثناء عملية البحث.

خاتمة:

لقد وقعنا جميعا في أخطاء متشابهة ، لكننا تعلمنا منها و اكتسبنا من خلالها معارف جديد " فمن لا يخطئ لا يتعلم ومن لا يعمل لا يخطئ " (يقول زعيم الثورة البلشفية في الاتحاد السوفيتي فلاديمير لينين أن " من لا يعمل لا يخطئ، الأموات وحدهم الذين لا يخطئون " <https://nesan.net>) لذلك لا يجب أن يسيطر على الباحث الخوف الذي يمنعه من التقدم في بحثه أو يمنعه من اختيار المواضيع التي تتطلب تعمقا و جودة في التحليل و الطرح.

يجب على الباحث عند اختيار موضوع مذكرته أن يجيد المزج بين ذاتية الباحث و متطلبات البحث ، فيراعي ميولاته في البحث و تخصصه و قدراته المادية و مستواه العلمي و الاطار الزمني و المكاني المناسب لموضوع بحثه ، و يراعي أيضا صياغة موضوع المذكرة بلغة قانونية سليمة و يضبط مراجعه .

حاولنا أن نقدم بعض النصائح التي يمكن للباحث أن يأخذ بها ليتجنب مجموعة من الأخطاء التي تؤدي إلى تعطيله أو تعجيزه في البحث ، أو التي تؤدي إلى الإنقاص من جودة بحثه من خلال النتائج غير الجدية وغير الصحيحة التي يتوصل اليها بعد استكمال دراسته .

لكننا رغم ذلك نؤكد على التطور المتسارع الذي يعرفه عالم البحث العلمي اليوم ، و الثورة التكنولوجية التي صاحبته من خلال الذكاء الاصطناعي الذي بدأ يكتب بدلا عن الانسان ، و سيحل قريبا عصر الآلة التي ستصبح منافسة للباحث ، وحتى أنها ستصبح ممتحنة له بصفتها عضوا من أعضاء لجنة المناقشة ، أو المراقبة لموضوع بحثه من خلال برامج التحقق من السرقات العلمية ، و برامج تصحيح الامتحانات و غيرها من البرامج الكثيرة، و هو ما يضع باحث اليوم في تحد شرس ضد الآلة ، على خلاف باحث أمس الذي كان في تحد مع نفسه و زملاءه، فهل تستطيع الآلة أن تبتكر الأفكار و تنتجها بدلا من أن تخزنها و توظفها ، ليبقى الباحث الشخص الوحيد القادر على صناعة الأفكار و مواضيع البحث ، أم أن الآلة ستسبقه في ذلك؟